المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

أَيَديُولُوجْيَا التَّحْلِيْل النَّحْوِيّ عِنْدَ الفَارَابِي (ت339هـ) فِي كِتَابِهِ (الألفَاظ المُسْتَعْمَلَة فِي المَنْطِقِ)

الأُسْتَاذ المُسَاعِد الدُّكْتُور
حَيْدَر عَلِي حُلُو الخِرْسَان
قسم اللغة العربية
كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ذي قار
محافظة ذي قار- العراق
البريد الالكتروني: dr.heider.ali.hello@utq.edu.iq

المُلخَّصُ
تُقعَّدُ القواعدُ في اللغةِ العَربيَّةِ بِنَاءً على نُصوصِ القُرآنِ الكريمِ واستقرَاءِ كَلامِ العربِ، ثُمَّ تُجمَعُ تلك القواعدُ في أبوابٍ مُوزَّعةٍ بِحَسبِ أقسامِ الكلامِ وهي الاسمُ والفِعلُ والحَرفُ، والنُّحاةُ في صياغتِهِم تلك القواعدِ يَلتفتونَ إلى القوالبِ الشَّكليَّةِ، والبناءِ التَّركيبي والعملِ النَّحوي في النُّصوصِ الفصيحةِ من شِعرٍ ونَثرٍ، وهم يُحاولونَ في المراحلِ الأولى لنشوءِ النَّحوِ العربي أنْ لا يَخْلُطُوا القواعدَ النَّحويَّةَ بعلومٍ أخرى تُؤثِّرُ في صِياغتِهَا، غيرَ أنَّ الأفُقَ العلميَّ تغيَّرَ في البلادِ العربيَّةِ بفعلِ الثقافاتِ الوافدةِ إليها وخُصوصاً الثقافة اليونانية، إذ عَكَفَ بَعضُ العلماءِ على دراسةِ التُّراثِ اليوناني وتوظيفِهِ في جُملةٍ من علومِ العربيَّةِ ومنها النَّحو، ومن أبرزِ العُلماءِ في القرنِ الرَّابعِ الهجري أبو نَصْرٍ الفارابي، إذْ عَمَدَ إلى إدخالِ المفاهيمِ المنطقيَّةِ والتَّحليلِ الفَلسَفي في دِراسةِ قَواعدِ العربيَّةِ، والانتفاعِ بذلك في شرحِ المسائلِ النَّحويَّةِ العربيَّةِ، واستعمالِ مُصطلحاتِهم في الأفعَالِ والحُروفِ.
أمَّا أهمُّ النَّتائجِ التي وَصَلَ إليها البحثُ فهي:
1/ أثبَتَ البحثُ أنَّ التَّحليلَ النَّحويَّ عند الفارابي اتجه إلى أصْلِ القواعدِ النَّحويَّةِ، وقد اعتَمَدَ الفارابيُّ في تحليلِهِ ذلك على ترابطِ المنطقِ بالنَّحوِ، تَبَعَاً لثقافتِهِ الفلسفيَّةِ والمنطقيَّةِ، فيَعتقدُ أنَّ الألفاظَ الدَّالةَ وإنْ كانتْ أحدُ الموجوداتِ التي يُمكنُ أنْ تُعْقَلَ، فإنَّ صناعةَ النَّحوِ ليستْ تُعرِّفها على أنَّها مَعانٍ معقولةٍ، لكنَّها دالَّةٌ على المعاني المعقولةِ.
2/ أَوْضَحَ البحثُ أنَّ المناطقةَ- ومنهم الفارابيُّ- يستعملونَ بَعضَ المصطلحاتِ النَّحويَّةِ بألفاظٍ تُغايرُ ألفاظَ النُّحاةِ لها، فذَكَرَ الفارابيُّ مُصطلحَ (الكلم)، وهو الذي يُسمِّيه علماءُ العربيةِ (الأفعال). والأفعالُ عنده قسمانِ: هما الماضي والمضارعُ، ولم يَذكرْ صيغةَ الأمرِ، وهذا يُوضِّحُ أنَّه لا يَعدُّها من تقسيماتِ الأفعالِ.
3/ يَعْتقدُ الفارابيُّ أنَّ علماءَ النَّحوِ العرب لم يُفردُوا لكلِّ صنفٍ من أصنافِ الحروفِ اسماً يخُصُّه، فاستعملَ في تعديدِ أصْنَافِها الأساميَ التي تأدَّتْ إلى بلادِ العَرَبِ عن أهلِ العلمِ بالنَّحوِ من أهلِ اللسانِ اليوناني، فصِنفٌ منها يُسمُّونَهُ الخَوالفَ، وصِنفٌ منها يُسمُّونَهُ الوصلاتِ، وصِنفٌ منها يُسمَّونَهُ الواسطةَ، وصِنفٌ منها يُسمَّونَهُ الحواشي، وصِنفٌ منها يُسمَّونَهُ الروابطَ.
4/ ارْتَضَى الفارابيُّ مُصطَلَحَ (الأقاويل) على الجُمَلِ، وذَكَرَ اصطلاحاتِ النُّحاةِ في رُكني الجملةِ، المُسندِ والمُسندِ إليه، أو الخبرِ والمُخْبَرِ عنه، إلَّا أنَّهُ يفضِّلُ استعمالَ مصطلحاتٍ قريبةٍ إلى المفهومِ الوصفي لِرُكني الجملةِ عند المناطقة، فيستعملُ مُصطلحَ (الموصوف) أو (الموضوع) للمبتدأ، ومُصطلحَ (الصفة) أو (المحمول) للخبرِ.
5/ أَوْضَحَ البحثُ تحليلَ الفارابي عِلاقة اقترانِ الخبرِ بالمبتدأ، وبقوله هو: اقترانُ الصِّفةِ بالموصوفِ، تَبَعاً لفهمٍ فلسفيٍّ بأنَّ ارتباطَ الأمورِ في النَّفسِ يَسْبِقُ ارتباطها في اللسانِ، إذ اللسانُ كاشفٌ عن ارتباطِهَا أوَّلاً في النَّفسِ، ثُمَّ تظْهَرُ للعيانِ، فالوجودُ الذهنيُّ لمعاني الألفاظِ وارتباطِهَا، وتناسقِ العلاقاتِ بينها، سَابقٌ لوجودِهَا اللفظي، إذ لا يُمكنُ تكوينُ جُمَلٍ وإنشاءُ تراكيبٍ في ألفاظِ اللسانِ ما لم يَكُنْ هذا حقيقةً عن حقيقةِ تكوينِهَا العَقلي.
6/ كَشَفَ البحثُ أنَّ سَبَبَ توظيفِ الفارابي للمصطلحاتِ المنطقيَّةِ في تحليلِهِ النَّحوي هو التشابُهُ بَيْنَ علمي النَّحوِ والمنطقِ، وهو أنَّ صِناعَةَ النَّحوِ تُفِيدُ العلمَ بِصوابِ مَا يُلْفَظُ به، وصناعَةَ المنطقِ تُفِيْدُ العلمَ بِصوابِ ما يُعقَل.
الكلمات المفتاحيَّة: الفارابي، التَّحليل النَّحوي، الكلم، مُصطَلحات الحروف، أقسام الجمل.

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

The Ideological of the Grammatical Analysis at Al-Farabi (T 339 ah) in his Book (al-Lawfaa al-usama in the Logic)

Assist. Prof. Dr. Haider Ali Hello Al-Kharrsan
Department of Arabic language
College of Education for Human Sciences - University of Dhi Qar - Iraq
Email: dr.heider.ali.hello@utq.edu.iq

ABSTRACT

The Rules in Arabic based on the texts of the Holy Quran and the construction of the words of the Arabs, and then gathered The nature of the concept of grammar analysis on the ancient academic books is an analysis of speech and a sense of speech; To indicate the grammatical and etc., as in this research, it is different, as far away, al-Farrabi has analyzed the foundations of speech division, grammatical rules, and the processing directories of speech, ie, the grammar analysis at Al-Farabi did not go into a text The most important findings of the research are:

1 / Research proved that the grammar analysis at Al-Farabi was directed to the origin of grammatical rules, and Al-Farabi was adopted in an analysis of the logic, depending on its philosophical and logical culture, they believe that.

2 / The research was explained that the Authority, including Farabi, use some grammatical terms with pens. He said Al-Farabi, a term, which calls Arab scientists. The acts have two sections: two past and trouble, and did not mention the form of the matter, and this shows that it is not prepared by verbal divisions.

3 / Al-Farabi believes that Arab scientists have not been uniquely uniquely categorized from the varieties of characters a name, and is used in the determination of its symbolic varieties that have emerged to the people of the Arabs by the science of the Greek tongue.

4 / Satisfied the term (Al-Maqaweel) on sentences, and mentioned acknowledgments in the wholesale corner, the authorized, or news of him, but preferred to use close terms to the descriptive concept for the wholesale corner at some point.

5 / The research explained the Analysis of Al-Farabi.

6 / Research revealed that the reason for the employment of Al-Farabi for logical terms in its grammar analysis is the similarity between scientific and logic, which industry is interested in the right thing to keep, and the industry of the logic stores in place.

Keywords: Al-Farabi, grammatical analysis,the words, letters terms,sentence sections.

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

المُقدِّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على سيدنا ومولانا وحبيبِ قلوبِنا أبي القاسم محمدٍ بنِ عبدِ اللهِ وعلى آلهِ الطيبينَ الطاهرينَ.

وبعدُ: اهتمَّ عُلماءُ العربيَّة القدماءُ بموضوعِ التَّحليلِ النَّحوي في تفسيرهِم وشرحِهم لكثيرٍ من التَّراكيبِ الفصيحةِ، مُتَّخذينَ من معاني المفرداتِ وتراكيبِ الجُملِ ودلالاتِ السِّياقِ وظروفِ المقامِ وسيلةً لذلكَ، فجَاءَتْ صُورُ التَّحليلِ عندَهُم مَبثوثةً في مُصنَّفاتِهم بتعدُّدِ علومِهَا وخاصَّة النحو، إذ بدأَ التَّحليلُ في اللغةِ بوجهٍ عامٍّ بمستوياتٍ مُتباينةٍ، عند علماءِ العربيَّةِ منذُ نُشوءِ الدِّراساتِ اللغويَّةِ، بدءاً من النَّحوِ إلى غيرِهِ من فروعِ اللغةِ في الصَّرفِ والصَّوتِ والبلاغةِ وغير ذلك.

وكانت الغايةُ من تلكَ التَّحليلاتِ تطبيقيَّةً عَمليَّةً أكثرَ منها نظريةً تقعيديَّةً، غيرَ أنَّ دُخولَ علوم اليونان ومنها المنطقُ إلى بلادِ العربِ بترجمتِهِ إلى العربيَّةِ، نَحَا بمفهومِ التَّحليلِ النَّحوي عندَ بعضِ العُلماءِ وأشهرُهُم الفارابيُّ إلى وجهةٍ أُخرى غيرِ التي كانتْ سائدةً في الثقافةِ العربيَّةِ، إذ عَمَدَ الفارابيُّ إلى توظيفِ الفكرِ اليُوناني في فهمِ مسائلِ اللغةِ في تحليلِ القواعدِ العربيَّةِ وإعادةِ صياغتِهَا بِمَا يَنسجمُ مع مُصطلحاتِ وتقاسيمِ وألفاظِ ذلك الفكر، فبعدَ أنْ كَانَ التَّحليلُ النَّحويُّ يعني بتَمييزِ العناصرِ اللفظيَّةِ للعبارةِ أو الجُملةِ الفصيحةِ، وتحديدِ صيغِهَا ووظائفِهَا، والعلاقاتِ التركيبيَّةِ بينها، بدلالةِ المقامِ والمقالِ، صارَ ينظرُ إلى أصلِ تلكَ القواعدِ النَّحويَّةِ مُحاولاً كشف التَّرابط بينها، وإعادة ترتيبِ مُفرداتِ موضوعاتِهَا تحتَ مُصطلحاتٍ جديدةٍ.

وجاءَ هذا البحثُ بعنوان ((أَيَدِيُولُوجْيَاً التَّحْلِيْلِ النَّحْوِيّ عِنْدَ الفَارَابِي فِي كِتَابِهِ (الألفَاظ المُسْتَعْمَلَة فِي المَنْطِقِ)))، مُوضِّحاً جُهدَ الفارابي في مفهومِ التَّحليلِ النَّحوي بحسبِ المَنطقِ اليوناني، وما أضَافَهُ من مفاهيمَ ومصطلحاتٍ تُخالفُ ما عليه جمهورُ النُّحاةِ العربِ في زمنِهِ.

وقد قُسِّمَ البحثُ على أربعةِ مَطالب: تناولَ المطلبُ الأوَّلُ سِيْرةَ الفَارَابي وحياتَهُ وَفَهْمَهُ أَيْدِيُولُوجْيَا التَّحْلِيْلِ وَالمُصْطَلَحِ النَّحْوِي، واختصَّ المطلَبُ الثاني بدراسةِ أَقْسَامِ الكَلامِ ومُصطَلَحِ الفِعْلِ، واستقلَّ المَطلَبُ الثَّالثُ بتحليلِ مُصْطَلَحَاتِ بعضِ الحُرُوفِ واستعمالاتِهَا؛ لِسَعةِ كلامِ الفارابي فيها واختلافِهِ عن النُّحاةِ، وجاءَ المَطلَبُ الرَّابعُ لبيانِ أَقْسَامِ الجُمَلِ عند الفارابي، وهما قسمانِ: الجُمْلَةُ الاسميَّةُ والجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ، وقد اصطلحَ عليها مُصطَلَحَ (الأقاويل).

بعد ذلكَ جاءت الخاتمةُ مُوضِّحةً أبرزَ النَّتائجِ التي وَصَلَ إليها البحثُ.

وفي الختامِ أقولُ: حَسْبِي أنَّي بَذَلتُ الجُهدَ في موضوعٍ نَحويٍّ جَاءَ على خِلافِ ما ذَكَرَهُ عُلماءُ النَّحوِ، بِمَا يتَّفقُ مع المنطقِ اليُوناني كَمَا ارتضاهُ الفارابيُّ، فإنْ كُنتُ مُوفَّقاً فذلكَ مَا أبتغي، وإنْ أخْطَأتُ في بعضِ المواضعِ فاللهَ أسألُ أنْ يَغْفِرَ زَلَّتِي وَما تَوفِيقِي إلا باللهِ العَلِي العَظِيمِ، وأنْ يَنفعَ به أُخواني وطُلابي من أهلِ العِلْمِ.

توطئةٌ:

تختصُّ التوطئةُ هنا ببيانِ أمرينِ:

الأول: مَفْهُوم الأيديولوجيا.

والآخر : مَفْهُوم التَّحلِيلِ في اللغةِ والاصطلاح.

الأول/ مفهوم الأيديولوجيا: هذا المصطلحُ ليس عربيَّاً بل هو دخيلٌ من الفرنسية، ويعني في اللغة: علم الأفكار[1]، أي الأفكارُ التي ينطلقُ منها الإنسانُ المفكِّرُ ليثبتَ شيئاً أو ينفي شيئاً، فحينَ نقول: إنَّ فلاناً ينظرُ إلى الأشياءِ نظرةً أيدلوجيَّةً، يعني: أنَّه يتخيَّرُ الأشياءَ، ويؤولُ الأمورَ بصورةٍ تُظهرها مطابقةً لما يعتقدُهُ هو أنَّه الحقُّ[2].

والآخر/ التَّحليلُ في اللغةِ والاصطلاح:

التَّحليلُ في اللغة: حَلَّ الشيءُ يَحلُّ حَلّاً: خلاف حَرُمَ، فهو حلالٌ. ويتعدَّى بالهمزة والتضعيف فيقال: أَحْلَلْتُهُ وحَلَّلْتُهُ، ومنه: {أَحَلَّ اللهُ البَيْعَ} [البقرة 275] أي: أبَاحَهُ، واسمُ الفاعل: مُحِلٌّ ومُحَلِّلٌ[3].

---

(1) مفهوم الأيديولوجيا، عبد الله العروي 9 .

(2) المصدر نفسه 10 .

(3) يُنظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت771هـ)، مادة (حَلَلَ).

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

ويرى ابنُ فارس اللغوي (ت395هـ) أنَّ (حَلَّ) له فروعٌ كثيرةٌ، وأصلها: فتحُ الشيء، لا يشذُّ عنه شيءٌ[1]، وفي الصحاح: (حَلَلْتُ): حَلَلْتُ العُقدة أحُلُّها حَلًّا: فتحتُها، فانْحَلَّت، وأيضاً: أصْلُ الحَلِّ حَلُّ العقد[2].

والتَّحليلُ في الاصطلاح: هو تجزئةُ الشيء وإرجاعُهُ إلى عناصرِهِ المُكوِّنةِ له[3].

والتحليلُ النَّحويُّ: ((تَمييزُ العناصرِ اللفظيةِ للعبارةِ، وتحديدُ صيغِهَا ووظائفِهَا، والعلاقات التركيبيَّة بينها، بدلالةِ المقامِ والمقالِ))[4]. ويُسمَّى أيضاً (التَّحليل النَّصِّي) و((هو عَمليةُ فَكِّ البناءِ لُغويَّاً وتركيبيَّاً من أجل إعادةِ بناءِهِ دَلاليَّاً، وهذا يستدعي ضرورةَ تحديد الأجزاء المرادِ تحليلها، وبيانِ دورها، وكشف العلاقاتِ بينها))[5].

وبدأ التحليلُ في اللغة بوجهٍ عامٍّ بمستوياتٍ مُتباينةٍ، عند علماء العربية منذُ نُشوءِ الدراسات اللغوية، بدءاً من النحو إلى غيره من فروع اللغة في الصرفِ والصوتِ والبلاغةِ وغير ذلك.

وكانت الغايةُ من تلك التحليلات تطبيقيَّةً عمليَّةً أكثر منها نظريةً تقعيديَّةً، واستمرَّتْ تلك المحاولاتُ إلى عصرنا الحاضر[6].

وثمة فرق بين مُصطلحي التَّحليل والتَّقسيم، فالتَّقسيمُ يكشفُ الأجزاءَ ويُعيِّنُ أنواعَهَا، إذ يكونُ مجموعُ كمِّياتها مُساوياً لكميَّة الكلِّ، في حين أنَّ التحليلَ يكشفُ العناصرَ والأصولَ، ويتعرَّفُ العللَ والأسبابَ والنتائجَ[7].

المَطْلَبُ الأوَّلُ
سِيْرةُ الفَارَابي وحياتُهُ وَفَهْمُهُ أَيْدْيُولُوجْيَا التَّحْلِيْلِ وَالمُصْطَلَحِ النَّحْوِي

أوَّلاً: سِيْرَةُ الفارابي:

هو أبو نصر محمد بن محمد بن محمد بن طرخان، أصله من الفارياب من أرض خراسان[8]، أي أنَّ نَسَبَهُ فارسيٌّ، وجعلَ بعضُ المؤرخين أصله تركيَّاً[9]، وجزمَ بعضُ المحدثين أنَّ الفارابيَّ عربيُّ الأصل موطناً وثقافةً[10]. وهو من من المتقدمين في صناعة المنطق والعلوم القديمة.

أخذَ صناعةَ المنطق عن يوحنا بن جيلاني، فبذَّ جميعَ أهلِ الإسلامِ فيها، وأتى عليهم في التحقُّقِ بها، فشرَحَ غامضَهَا، وكشف سرَّها، وقرَّب تناولَهَا، وجَمَعَ ما يحتاجُ إليه منها في كتبٍ صحيحةِ العبارة، لطيفةِ الإشارة، منبِّهةً على ما أغْفَلَهُ الكنديُّ وغيرُهُ من صناعة التحليل، وأنحاء التعليم، وأوضحَ القولَ فيها عن موادِّ المنطقِ الخمسِ، وإفراد وجوه الانتفاع بها، وعرف طرق استعمالها، وكيْفَ تصرف صورة القياس في كلِّ مادَّةٍ منها، فجاءتْ كُتبُهُ في ذلك الغايةَ الكافيةَ والنهايةَ الفاضلةَ[11].

وذَكَرَ ابنُ أبي أصيبعة: أنَّ الفارابيَّ كانَ فيلسوفاً كاملاً، وإماماً فاضلاً، قد أتقنَ العلومَ الحَكَمِيَّةَ، وبَرَعَ في العلوم الرياضيَّة، زكيَّ النفسِ، قويَّ الذكاء، مُتجنِّباً عن الدنيا، مقتنعاً بما يقومُ بأوده، يسيرُ سيرةَ الفلاسفةِ المتقدِّمين، وكانتْ له قوَّةٌ في صناعةِ الطبِّ، وعلمٌ بالأمورِ الكُلِّيَّةِ منها، ولكنَّه لم يُباشرْ أعمالَهَا، ولا حاولَ جزئياتِهَا.

وكانَ ضعيفَ الحالِ، حتى أنَّه كانَ يسهرُ في الليلِ للمطالعةِ والتَّصنيفِ، ويستضيءُ بالقنديلِ الذي للحارسِ، وبقي كذلك مُدَّةً، ثُمَّ إنَّه عَظُمَ شأنُهُ، وظَهَرَ فضلُهُ، واشتهرتْ تصانيفُهُ، وكَثُرَ تلاميذُه، وصار أوحدَ زمانِهِ، وعلَّامَةَ وقتِهِ.

---

(4) يُنظر: مقاييس اللغة 2/ 20.
(5) يُنظر: الصحاح للجوهري 1672/4، ومفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني 251- 252 ، والتحقيق في كلمات القرآن الكريم، الشيخ حسن مصطفوي 2/ 316- 317 .
(6) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادَّة (ح ل ل) 194.
(7) التحليلُ النحوي، أصوله وأدلَّته، د. فخر الدين قباوة 14 .
(8) الإبداع الموازي، محمد حماسة عبد اللطيف، 15 .
(1) التحليل النحوي، قباوة 13 .
(2) يُنظر: التحليل النحوي، قباوة 14 .
(3) الفهرست لابن النديم 368 .
(4) الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي 1/ 106 .
(5) يُنظر: الفارابي عربيُّ الموطن والثقافة، د. ناجي معروف 12.
(6) يُنظر: طبقات الأمم، لابن صاعد الأندلسي (ت462هـ) 53- 54 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

وكان الفارابيُّ يَجتمعُ بأبي بكر ابنِ السَّراج (ت316هـ) فيقرأُ عليه صناعةَ النَّحوِ، وابنُ السَّراجِ يقرأُ عَليه صِناعةَ المَنْطِقِ[1].

مُؤَلَّفاتُه:

بلَغَتْ مؤلفاتُهُ عَدداً كبيراً ضَاعَ مُعظمُهَا، ومنها:

1/ شَرْحُ كتابِ المجسطي لبطليموس.
2/ شَرْحُ كِتابِ البُرْهانِ لأرسطو طاليس.
3/ شَرْحُ كِتابِ الخِطَابَةِ لأرسطو طاليس.
4/ شَرْحُ كِتابِ المُغَالطَةِ لأرسطو طاليس.
5/ شَرْحُ كِتابِ القِيَاسِ لأرسطو طاليس وهو الشَّرحُ الكَبِيْرُ.
6/ كِتَابُ المُخْتَصَرِ الكَبِيرِ في المنطق.
7/ شَرْحُ كِتَابِ إِيسَاغُوجي لفرفوريوس.
8/ كِتابُ اكْتِسَابِ المُقدِّماتِ وهي المُسمَّاةُ بالمَوَاضِعِ وهي (التَّحْلِيلُ).
9/ كِتَابُ آرَاءِ أَهْلِ المَدِينةِ الفَاضِلَةِ.
10/ كِتَابُ السِّيَاسَةِ المَدَنِيَّةِ.
11/ كِتَابُ الألفَاظِ.
12/ كِتَابُ الحُرُوفِ.
13/ كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى يَحْيَى النَّحوي فِيما رَدَّ بِهِ عَلى أَرسطو طاليس، وغيرُهَا كَثِيْرٌ[2].

مِنْ أَقْوَالِه:

قالَ الحَكيمُ أبو نصرٍ الفارابي: ينبغي لمَنْ أرادَ الشُّروعَ في علم الحِكْمَة أنْ يكونَ شابّاً، صحيحَ المزاج، مُتأدِّباً بآدابِ الأخيارِ، قد تعلَّمَ القرآنَ واللغةَ وعلومَ الشَّرعِ أولاً، ويكونَ صائناً، عفيفاً، مُتحرِّجاً، صَدوقاً، مُعرِضاً عن الفسقِ والفُجورِ والغَدرِ والخِيانةِ والمَكرِ والحِيلةِ. ويكونَ فارِغَ البالِ عن مصالحِ مَعاشِهِ. ويكونَ مُقبِلاً على أداءِ الوَظائفِ الشَّرعيَّةِ، غيرَ مُخلٍّ بأدبٍ من آدابِ السُّنَّةِ والشَّريعةِ، ويكونَ مُعظِّماً للعِلْمِ والعلماءِ، ولم يكنْ عندَهُ لشيءٍ قَدَرٌ إلَّا للعلمِ وأهلِهِ، ولا يتَّخذ علمَهُ من جُمَلِ الحِرَفِ والمكاسِبِ وآلةً لكسبِ الأموالِ. ومَنْ كانَ بِخَلافِ ذلك فهو حَكِيمُ زُورٍ.

وقالَ: مَنْ لا يُهذِّبُ علمُهُ أخلاقَهُ في الدنيا، لا تَسْعَدُ نفسُهُ في الآخرةِ.

وقالَ: تَمامُ السَّعادةِ بمكارمِ الأخلاقِ، كما أنَّ تَمامَ الشَّجرةِ بالثَّمَرةِ.

وقالَ: مَنْ رَفَعَ نَفْسَه فوقَ قدرِهَا، صَارَتْ نفسُهُ مَحْجُوبَةً عن نيلِ كَمَالِهَا[3].

وفاتُهُ:

يُروى أنَّ أبا نصر الفارابي (رحمه الله) سافرَ إلى مصرَ سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، ورجعَ إلى دمشق، وتُوفِّي بها في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة عند سيف الدولة علي بن حمدان في خلافة الراضي، وصلَّى عليه سيفُ الدولة في خمسةَ عشرَ رجلاً من خاصَّتِه[4].

ثانياً: أَيْدِيُولُوجْيَا التَّحْلِيلِ النَّحْوي عِنْدَ الفَارَابِي:

إنَّ البحثَ في مفهوم التَّحليل النحوي يأخذُ حيِّزاً مهمَّاً في التُّراث العلمي عند النحاة، فالطابعُ الغالبُ على كتب النُّحاةِ القُدماءِ هو تحليلُ الكلام الفصيح نثراً وشعراً؛ لِبيان القواعد النحوية والأبنية الصرفية، والعلاقات الدلالية والسِّياقية بين المفردات والجمل، وقد امتلأت المصادرُ النَّحويَّةُ بهذه الحقائق، إذ لا تكاد تَجدُ مصدراً نحويَّاً يخلو من تحليلٍ

(7) يُنظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء 3/ 223- 233 ، والفارابي حياته وآثاره، أحمد شمس الدين 22- 24 .
(1) الفهرست لابن النديم 368 ، والوافي بالوفيات 1/ 106 . وطبقات الأمم 53- 54، وتتمَّة صوان الحكمة، ظهير الدين البيهقي 16- 20 ، والفارابي حياته وآثاره 11- 24 .
(2) يُنظر: تتمَّة صوان الحكمة 16- 20 ، والفارابي حياته وآثاره 17- 18 .
(1) يُنظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء 3/ 223- 233 ، والفارابي حياته وآثاره 23 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

لعبارةٍ أو نصٍّ أو جملةٍ، بأنَّ فيها اسماً أو فعلاً أو حرفاً، مع بيان إعرابه وموقعِه في الكلام، وبنائِه الصرفي وغير ذلك.

أمَّا الأمرُ في هذا البحث فمختلفٌ، إذ عَمَدَ الفارابيُّ إلى تحليلِ أُسسِ تقسيم الكلام، والقواعدِ النحوية، ودلائلِ الارتباط الجُمَلي في الكلام، أي أنَّ التحليلَ النحويَّ عند الفارابي لم يتَّجه إلى نصوصٍ من القرآن الكريم، أو إلى ما رُوي من كلام العرب لبيان حالاتها الإعرابية وقواعدها الصرفية، بل اتجه إلى أصلِ تلك القواعد، وقد اعتمدَ الفارابيُّ في تحليله ذلك على ترابط المنطق بالنحو، تبعاً لثقافته الفلسفية والمنطقية، إذْ لجأَ إلى تحليلِ تلك القواعد اعتماداً على الأسسِ المنطقية في ذهنه، لا على الأسسِ النحوية لتلك القواعد، أي حلَّلَ القواعدَ النَّحويةَ وشرحَهَا وقسَّمها وبوَّبها لا على أساس الفهم النحوي، بل على أساس الفهم المنطقي.

إذ يشرحَ الفارابيُّ التشابهَ بين علمي النحو والمنطق، مُبيِّناً أنَّ علمَ المنطقِ آلةٌ يقوى بها الإنسانُ على معرفة الموجودات، وكذلك علمُ النحو، إذ به يُتوصَّلُ إلى إدراك الأشياء المعقولة، فيرى أنَّ صناعةَ المنطق ((ليستْ تنظرُ فيها ولا تُعرِّفها من جهة ما هي أحدُ الموجودات، لكنْ بما هي آلةٌ يقوى بها الإنسانُ على معرفة الموجودات، كما أنَّ صناعةَ النحو تشتملُ على الألفاظ، والألفاظُ أحدُ الموجودات التي يمكنُ أنْ تُعْقَلَ، لكنَّ صناعة النحو ليست تنظرُ فيها على أنَّها أحدُ الأشياء المعقولة، وإلَّا فقد كانت تكونُ صناعةُ النحو وبالجملة صناعةُ علم اللغة تشتملُ على المعاني المعقولة، وليستْ كذلك. والألفاظُ الدَّالةُ وإنْ كانتْ أحدُ الموجودات التي يُمكنُ أن تُعقلَ، فإنَّ صناعةَ النَّحوِ ليست تُعرِّفها على أنَّها معانٍ معقولةٍ، لكن على أنَّها دالَّةٌ على المعاني المعقولة، فنأخذها على أنَّها خارجةٌ عن المعقولات أصلاً، إذ كان ليسَ ننظرُ فيها من هذه الجهة. فكذلك صناعةُ المنطق، وإنْ كانَ ما تشتملُ عليها هي أحدُ الموجودات، فليستْ ننظرُ فيها على أنَّها أحدُ الموجودات، لكن على أنَّها آلةٌ نتوصَّلُ بها إلى معرفة الموجودات، فنأخذها كأنَّها شيءٌ آخرُ خارجةٌ عن الموجودات، وعلى أنَّها آلةٌ لمعرفة الموجودات))[1].

وبعبارةٍ مُوجزةٍ: أخْرَجَ الفارابيُّ لنا نَحواً عربيّاً بفكْرٍ منطقيٍّ، فالمنطقُ عندَهُ أساسٌ في فهم القواعدِ النحويَّةِ، وإعادةِ صياغتها.

ثالثاً: حَقيقةُ استعمالِ المصطَلَحَات النَّحويَّةِ عِنْدَ المنَاطِقَةِ بِخلافِ مَا يَسْتَعْمِلُهُ النُّحَاةُ:

بيَّنَ الفارابيُّ أنَّ المناطقةَ يستعملون بعضَ المصطلحاتِ النَّحوية بألفاظٍ تُغايرُ ألفاظَ النحاةِ لها، فهم يستعملونَ ما يشاءونَ وما هو بصِنَاعتِهِم ألصَقُ، وإنْ كانَ يُخالفُ المصطلحاتِ المُتَّفَق عليها عند أهل النحو؛ لأنَّ النُّحاةَ – كما يَرَى الفارابيُّ- لا يلتفتون إلى استعمالاتِ أهل العلوم الأخرى لمصطلحاتهم، أي كأنَّ النحاةَ منعزلون في عِلمِهِم عن بقية العلوم، وهو يَعيبُ عليهم هذا الأمرَ، لذا فهو يرى أنَّ الصَّوابَ هو التحررُ من مصطلحات النحاة، واستعمالُ مصطلحاتِ أهل المنطق في تحليل الكلام العربي؛ لينسجمَ مفهومُهُ مَعَ مصداقِهِ، فيقول:

((ينبغي أنْ نعلمَ أنَّ أصنافَ الألفاظِ التي تشتملُ عليها صناعةُ النحو قد يُوجَدُ منها ما يستعمِلُهُ الجمهورُ على معنى، ويستعملُ أصحابُ العلوم ذلك اللفظَ بعينه على معنى آخر. ورُبَّما وُجِدَ من الألفاظ ما يستعمِلُهُ أهلُ صناعةٍ على معنى ما، ويستعمله أهلُ صناعةٍ أخرى على معنى آخر. وصناعةُ النَّحو تنظُرُ في أصنافِ الألفاظ بحسبِ دلالاتِهَا المشهورة عند الجمهورِ، لا بحسبِ دلالاتها عندَ أصحاب العلوم. ولذلك إنَّما يَعْرِفُ أصحابُ النَّحوِ من دلالاتِ هذه الألفاظ دلالاتِهَا بحسبِ ما عند الجمهور لا بحسبِ ما عندَ أهلِ العلوم. وقد يتَّفقُ في كثيرٍ منها أنْ تكونَ معاني الألفاظِ المستعمَلَةِ عند الجمهور هي بأعيانِهَا المُستَعملَة عند أصحابِ العلوم. ونحنُ متى قَصَدْنَا تعريفَ دلالاتِ هذه الألفاظ فإنَّما نقصدُ للمعاني التي تدلُّ عليها هذه الألفاظُ عندَ أهلِ صناعة المنطق فقط، مِنْ قِبَلِ أنَّه لا حاجةَ بنا إلى شيءٍ من معاني هذه الألفاظ سوى ما يَسْتَعْمِلُهُ منها أصحابُ هذه الصناعة، إذ كان إنَّما نَظَرُنَا حينَئذ هذا فيما تشتملُ عليه هذه الصناعةُ وحدها. فأمَّا متى نَظَرْنَا في المعاني المشهورة عند الجمهور اسْتَعْمَلْنَا هذه الألفاظَ بحسبِ دلالتها عندهم لا بحسبِ دلالتِها عندَ أصحابِ العلوم))[2].

فيعتقدُ أنَّهُ ((ينبغي أنْ نذكُرَ من دلالاتِ أصنافِ الألفاظِ بحسبِ دلالتِهَا عند أهلِ هذه الصناعة. فلذلكَ لا ينبغي أنْ يُستَنكَرَ علينا متى استعمَلْنَا كثيراً من الألفاظِ المشهورةِ عندَ الجمهورِ دالَّةً على معانٍ غيرِ المعاني التي تدلُّ عليها تلك

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 107 .
(2) المصدر نفسه 43 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

الألفاظُ عندَ النحويين، وعندَ أهلِ العلمِ باللغةِ التي يتخاطبُ بها الجمهورُ، إذ كُنَّا ليسَ نستعملُهَا بحسبِ دلالتِهَا عندهم، إلَّا مَا اتُّفِقَ فيه أنْ كانتْ دلالتُهُ عندَ أهلِ هذه الصناعةِ بحسبِ دلالتِهِ عندَ الجمهورِ))[1].

أمَّا أهمُّ الموضوعاتِ والمُصطلحاتِ التي تَنَاوَلَهَا الفارابيُّ بالتَّحليلِ والشَّرحِ فيمكنُ بيانُها بالمطالب الآتية:

المَطْلَبُ الثاني
أَقْسَامُ الكَلامِ ومُصطَلَحُ الفِعْلِ

مِن المعلومِ عندَ النُّحاةِ التَّقسيمُ الثُّلاثِيُّ لأنواعِ الكلام (اسم وفعل وحرف)، إلا أنَّ الفارابيَّ نَظَرَ إلى هذا الموضوعِ من وجهةِ عِلمِ المنطقِ اليوناني، إذ ذَكَرَ فيه تقسيماتٍ جديدةً غيرَ معروفةٍ في الكلامِ العربي بتلك المُسمَّيات، وإنْ كانتْ مصاديقُهَا موجودةً في كلامِ العرب، غير أنَّه عَنَى بتأليفه كتاب ((الألفاظ المستعملة في المنطق)) السَّيرَ على طريقةِ عُلماء اليونان في تقسيمِهم الكلام، فيرى أنَّ الألفاظَ منها ما هو اسمٌ، ومنها ما هو كَلِمٌ وهي التي يُسمِّيها علماءُ العربيةِ (الأفعال)، فيقول: ((الكلمُ هي الأفعالُ، مثل: (مَشَى) و(يَمْشِي) و(سَيَمْشِي)، و(ضَرَبَ)، و(يَضْرِبُ)، و(سَيَضْرِبُ)، وما أشبه ذلك. وبالجملة: فإنَّ الكلمةَ لفظةٌ مُفردةٌ تدلُّ على المعنى وعلى زمانِهِ. فبعضُ الكَلِمِ يدلُّ على زمانٍ سَالفٍ، مثل: (كَتَبَ)، و(ضَرَبَ)، وبعضُهَا على المستأنف، مثل: (سَيَضْرِبُ)، وبعضُها على الحاضر، مثل قولنا: (يَضْرِبُ الآن)))[2].

فيُلاحَظُ في هذا النصِّ أمران:

الأول: ارتأى الفارابيُّ استعمالَ مصطلحات المناطقة في تسمية الأفعال بـ (الكَلِم)، ولم يعتمد التسمية العربية لها، وهذا يكشف عن الفكر المنطقي في صياغته للنحو العربي. وهذا ما وَرَدَ عند أرسطو، إذ قالَ: ((وأمَّا الكلمةُ فهي ما يَدلُّ مع ما تَدلُّ عليه على زمانٍ، وليس واحدٌ من أجزائه يَدلُّ على انفراده))[3].

والآخر: إنَّ الفارابيَّ ذَكَرَ قسمين من أقسام الأفعال، وهما الماضي والمضارع، وجَعَلَ المضارعَ قسمين بحسب زمنه: الحاضر، أي الذي يحصلُ الآن، والمستقبل الذي سَمَّاه المستأنف، الذي سَيحصلُ في المستقبل بدلالة حرف السين، ولم يَذكرْ من أقسام الأفعال فِعْلَ الأمر أو صيغة الأمر، وهذا يُوضِّحُ أنَّه لا يعدَّها من تقسيمات الأفعال في بيانه المتقدِّم.

في حين جَعَلَ سيبويه (ت180هـ) مصطلحَ (الكَلِم) عنواناً لأقسام الكلام[4]، وتابَعَهُ على ذلك عددٌ من النحاة[5]، في حين أنَّ أغلبَ النحاةِ جَعَلُوا مصطلحَ (الكلمة) عنواناً لأقسامه الثلاثة[6]، وبعضَهُم جَعَلَ مُصطلحَ (الكلام) عنواناً لتلك الأقسام[7].

وقالَ أبو البركات الأنباري (ت577هـ): ((إن قالَ قائلٌ: ما الكَلِمُ؟ قِيل: الكَلِمُ اسمُ جنسٍ، واحده (كَلِمَةٌ)... فإنْ قيلَ: فما الفرقُ بين الكَلِمِ والكلامِ؟ قيل: الفرقُ بينهما أنَّ الكَلِمَ ينطلقُ على المفيد وعلى غير المفيد، وأمَّا الكلامُ فلا ينطلقُ إلَّا على المفيد خاصَّة))[8].

---

(3) المصدر نفسه 43- 44 .
(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 41- 42 .
(2) منطق أرسطو 1/ 101 .
(3) يُنظر: كتاب سيبويه 1/ 12 .
(4) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي 1/ 11- 12 ، وتوضيح المقاصد والمسالك، بدر الدين المرادي 1/ 26- 27 ، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك 1/ 43 .
(5) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش 40/1 ، وشرح التسهيل، ابن مالك 1/ 12 ، وشرح الرضي على الكافية 1/ 27 ، وشرح ابن عقيل 1/ 15 ، وشرح قطر الندى 32 ، وأوضح المسالك، ابن هشام 13/1 ، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك 9 ، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري 1/ 17، وهمع الهوامع 25/1 ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى، الفاكهي 31، وحاشية السجاعي 31 ، وحاشية الصبان 59/1 .
(1) يُنظر: الأصول في النحو36/1 ، والإيضاح العضدي للفارسي 6 والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني1/ 68- 69.
(2) أسرار العربية 23 ، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 19، وأوضح المسالك 1/ 13، وشرح التصريح 1/ 17.

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

وقد صرَّحَ النحاةُ بمصطلح الفعل، إذ قال سيبويه: ((وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لِمَا مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع))[1]، وتابعه الزَّجاجيُّ (ت337هـ)[2]، والسيرافيُّ (ت368هـ)[3]، (ت368هـ)[3]، والفارسيُّ (ت377هـ)[4]، وابنُ الورَّاق (ت381هـ)[5]، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)[6]، والأنباري (ت577هـ)[7]، وغيرهم[8].

أمَّا تقسيمُ الفعل عند النحاة فالمشهور هو التقسيمُ الثلاثي له، وهو الماضي والمستقبل والحاضر، إذ يقولُ السيرافيُّ: ((اعلم أنَّ سيبويه ومَنْ نحا نحوه يُقسِّم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماضٍ ومستقبلٍ وكائنٍ في وقت النطق، وهو الزمان الذي يُقالُ عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي. وأمَّا الماضي فإنَّه يختصُّ مثالاً واحداً، والحال والمستقبل الذي ليس بأمرٍ يختصَّان بناءً واحداً، إلَّا أنْ يدخلَ عليه حرفٌ يُخلص له الاستقبال، وهو (سوف) و(السين)))[9].

المَطْلَبُ الثَّالِثُ
مُصْطَلَحَاتُ الحُرُوفِ

ارتأى الباحثُ إفرادَ مُصطلحات بعض الحروف واستعمالاتها بمبحثٍ مُستقلٍّ؛ لسعةِ كلام الفارابي فيها واختلافه عن النُّحاة.

يعتقدُ الفارابيُّ أنَّ كثيراً من مُصطلحاتِ الحروف عند المناطقة تَختلفُ عمَّا هو عندَ النُّحاة، إذ منها ما يُسمِّيها علماءُ النحو العرب (الحروف الدالة على معانٍ)، وهي أقسامٌ كثيرةٌ ((غير أنَّ العادةَ لم تجرِ من أصحابِ علمِ النحو العربي إلى زماننا هذا بأنْ يُفْرَدَ لُكلِّ صنفٍ منها اسمٌ يخُصُّه، فينبغي أنْ نَستعمِلَ في تعديدِ أصنافِها الأساميَ التي تأدَّتْ إلينا عن أهلِ العلمِ بالنحو من أهلِ اللسانِ اليوناني، فإنَّهم أفردوا كُلَّ صنفٍ منها باسمٍ خاصٍّ. فصِنفٌ منها يُسمُّونه الخوالفَ، وصِنفٌ منها يُسمُّونه الواصلاتِ، وصِنفٌ منها يُسمَّونه الواسطةَ، وصِنفٌ منها يُسمَّونه الحواشي، وصِنفٌ منها يُسمَّونه الروابطَ))[10].

ثُمَّ يُبيِّنُ أنَّ هذه الحروفَ قسمان: خاصٌّ ومشتركٌ فـ ((منها ما قد يُقرَنُ بالأسماءِ، ومنها ما قد يُقرَنُ بالكلمِ، ومنها ما قد يُقرَنُ بالمُركَّبِ منهما، وكلُّ حرفٍ من هذه قُرِنَ بلفظٍ فإنَّه يَدلُّ على أنَّ المفهومَ من ذلك اللفظِ هو بحالٍ من الأحوال))[11].

ومصطلحاتُ الحروفِ مُتعدِّدةٌ بتعدُّدِ الحروفِ ومعانِيها واستعمالاتها، ومنها عندَ الفارابيّ:

أ/ مُصْطَلَحُ الخَوَالِفِ:

من المُصطلحات التي غَايَرَ الفارابيُّ بها مُصطلحاتِ النُّحاةِ مُصْطَلَحُ الضَّميرِ وأسماءِ الإشارة، فقد جعلَهَا الفارابيُّ جميعها تحت عنوان (الخَوَالِف)، وهذا المُصطلحُ جاءَ للموقعِ الذي تحلُّهُ، فالضَّميرُ هو كِنايةٌ عن الاسمِ الصريح، أي

(3) كتاب سيبويه 1/ 12 .
(4) يُنظر: الإيضاح في علل النحو 52 .
(5) شرح كتاب سيبويه 1/ 15 .
(6) يُنظر: الإيضاح العضدي 7 .
(7) يُنظر: علل النحو 193 .
(8) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 82 .
(9) أسرار العربية 27- 28 .
(10) يُنظر: نتائج الفكر في النحو 52، وشرح التسهيل 21/1، وشرح الرضي على الكافية 5/4، وشرح شذور الذهب 35، وشرح المكودي 10، وشرح ابن طولون 1/ 53، وحاشية الصبان 1/ 84 .
(11) شرح كتاب سيبويه 17/1- 18 ، ويُنظر: نتائج الفكر في النحو للسهيلي 52- 56 ، وشرح التسهيل21/1-23، وشرح الرضي على الكافية 5/4 ، وأوضح المسالك 1/ 27- 28، وشرح قطر الندى 46، وهمع الهوامع 34/1- 35 .
(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 42 .
(2) المصدر نفسه 42 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

هو يَخْلِفُ الاسمَ الصريحَ في الوقوع موقعه، وكذلك أسماءُ الإشارة فهي تخلفُ الأسماءَ الصَّريحةَ في الوقوع موقعها، فلا يمكنُ أن يُطلَقَ اسمُ الإشارةِ من غيرِ أنْ يُسْبَقَ باسمٍ صريحٍ يَدلُّ عليه، أو أنَّ هذا الاسمَ الصريحَ لم يُذكَرْ، ولكنَّهُ معهودٌ أو مفهومٌ بين المُتكلِّمِ والمُخَاطَبِ، قال الفارابيُّ: ((فالخوالِفُ نعني بها: كُلَّ حرفِ معجمٍ، أو كُلَّ لفظٍ قامَ مَقامَ الاسمِ، متى لم يُصَرَّحْ بالاسمِ، وذلك مثل حرف (الهاء) من قولنا: (ضَرَبَهُ)، و(الياء) من قولنا (ثَوبِي)، و(التاء) من قولنا: (ضَربْتُ)، و(ضَربْتَ) وأشباهُ ذلك من الحروف المُعْجَمة التي تَخلفُ الاسمَ وتقومُ مقامَهُ، ومثل قولنا: (أنا) و(أنتَ) و(هذا) و(ذلك) وما أشبه ذلك، وهي كُلُّها تُسمَّى الخوالف))[1].

جمَعَ الفارابيُّ في هذا النَّصِّ أكثرَ من موضوعٍ نحويٍّ وجعلها كُلَّها تحتَ عنوانٍ واحدٍ وهو (الخوالف)، في حين أنَّ هذه الموضوعاتِ يُفرِّقها النحاةُ في أبوابٍ مُتعَدِّدةٍ، لكُلِّ بابٍ منها اسمُهُ الخاصُّ، وفي نصِّ الفارابي المُتقدِّم أدْرَجَ الضَّمائرَ المتَّصلةَ والمنفصلةَ، وأسماءَ الإشارة في بابٍ واحدٍ وأسماه (الخوالف)، وحجَّةُ الفارابي في هذا الأمر أنَّ هذه الحروفَ أو الألفاظَ تقومُ مقامَ الاسم متى لم يُصرَّحْ بالاسمِ الدَّالةِ هي عليه، إذ يرى أنَّ العنوانَ الجامعَ لها في بابٍ واحدٍ هو نيابتُها عن الاسم، أمَّا النُّحاةُ فيختلفون عنه في نظرتِهم إلى هذه الموضوعات، إذ يجعلونَ كُلَّ موضوعٍ منها في بابٍ مُستقلٍّ تَبَعاً لاشتراكِ ألفاظِ كُلِّ موضوعٍ بصفاتٍ خاصَّةٍ ودلائلَ مُعيَّنةٍ، فالموضوعُ الأوَّلُ: الضمائرُ وهو عند النحاة: ((الموضوعُ لتعيينِ مُسمَّاهُ مُشْعِراً بتكلُّمِهِ أو خِطَابِهِ أو غَيْبَتِهِ))[2]. فالضميرُ أو المُضْمَرُ هو ((لِما وُضِعَ من الأسماء لمتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائبٍ مُتميِّزاً بنفسه كـ (إنَّك) و(إنَّهُ)، أو بِمصحوبِهِ كـ (أنا) و(أنتَ) و(إيَّايَ) و(إيَّانا) و(فَعَلْتُ) و(فَعَلْتَ) و(فَعَلْتِ) و(اذْهَبَا) و(ذَهَبَا)))[3].

وينقسمُ الضميرُ إلى قسمينِ ((مستترٍ وبارزٍ؛ لأنَّهُ لا يخلو: إمَّا أن يكونَ له صورةٌ في اللفظِ أو لا، فالأولُ: البارزُ كتاء (قُمْتَ)، والثاني: المستترُ كالمُقدَّرِ في نحوِ قولك (قُمْ)))[4]. وينقسمُ المستترُ إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائزه، وينقسمُ البارزُ إلى قسمين: متصل ومنفصل[5].

والموضوعُ الآخرُ: اسمُ الإشارةِ وهو عند النحاة ((ما دَلَّ على مُسمَّى وإشارةٍ إليه))[6]، أي: ((وإشارةٍ إلى ذلك المُسمَّى، تقولُ مُشيراً إلى (زيدٍ) مثلاً: (هذا) فتدلُّ لفظةُ (ذا) على ذاتِ (زَيْدٍ)، وعلى الإشارةِ لتلكَ الذَّات))[7]. وتنقسِمُ وتنقسِمُ أسماءُ الإشارةِ بحسبِ مَنْ هي له إلى ستَّةِ أقسامٍ باعتبارِ التقسيمِ العقلي، وإلى خمسةٍ باعتبارِ الواقع.

والأولُ: أنَّها إمَّا لمفردٍ أو مثنى أو مجموعٍ، وكلُّ واحدٍ منها إمَّا لمذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ.

والآخرُ: أنَّ النحاةَ جعلوا عبارةَ الجمعِ مُشْتَرَكَةً بين المُذكَّرينَ والمؤنَّثات[8].

فللمفردِ المُذكَّرِ: (هذا)، وللمؤنثةِ: (هذه)، ولتثنيةِ المُذكَّرينِ (هذان)،ولتثنيةِ المؤنثين (هاتان)، ولجمعِ المذكرِ والمؤنثِ (هؤلاء)[9].

ب/ مُصْطَلَحُ الوَاصِلَات:

ومِن المصطلحاتِ التي خالفَ الفارابيُّ بها النحاةَ مُصطلَحُ (الواصلات)، فهي تعني عند النحاة الموصولات بقسميها الحرفية والاسمية، إلَّا أنَّ الفارابيَّ جَعَلَ هذا المصطلحَ أوسعَ ممَّا عند النحاة، وسَمَّى كُلَّ ما يُدرجه تحتها باسم الحروف، وإنْ كان بعضُ هذه الألفاظ هي أسماءٌ عند النحاة، فقال:

((الواصلاتُ هي أصنافٌ: فمنها الحروفُ التي نستعمِلُهَا للتعريف، مثل: ألف ولام التعريف، ومثل قولنا: (الذي)

---

(3) المصدر نفسه 44 .
(1) شرح التسهيل 1/ 118 .
(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك 1/ 91 ، ويُنظر: أوضح المسالك 1/ 77-79 .
(3) شرح قطر الندى 116، ويُنظر: شرح شذور الذهب 168-169، وهمع الهوامع 1/223-224 وشرح ابن طولون1 /97-104
(4) يُنظر: شرح قطر الندى 116- 117 .
(5) شرح الكافية الشافية 1/134 ، ويُنظر: شرح التسهيل 1/233، وشرح التصريح على التوضيح 1/142، وهمع الهوامع 1/294، وشرح ابن طولون 1/ 131، وحاشية الصبان 1/ 227، ومعاني النحو 1/ 82 .
(6) شرح شذور الذهب 172 .
(7) يُنظر: شرح شذور الذهب 172 .
(8) يُنظر: شرح شذور الذهب 173 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

وأشباهه. ومنها الحروفُ التي متى قُرِنَتْ بالاسم دلَّت على أنَّ المُسمَّى قد نُودِيَ باسمه ودُعِيَ، مثل: (يا) و(يا أيُّها). ومنها الحروفُ التي تُقرَنُ بالاسم فتدلُّ على أنَّ الحكمَ الواقعَ على المُسمَّى هو حُكمٌ واقعٌ على جميع أجزاءِ المُسمَّى، وهو مثل قولنا: (كلّ). ومنها ما يدلُّ أنَّهُ حُكْمٌ على شيءٍ من أجزائِهِ لا كُلِّهِ، وهو قولنا: (بعض) وما يُقامُ مقامه))[1].

يُلاحَظُ في هذا النَّصِّ أنَّ الفارابيَّ جَمَعَ موضوعاتٍ نحويَّةً مُتعدِّدةً وجعلَها في بابٍ واحدٍ، ولا يُوجدُ تشابُهٌ بينها، إلَّا أنَّ الفارابيَّ نَظَرَ إلى جهةِ تشابهٍ بينها جميعاً وهي كونُهَا يُتوصَّلُ بها إلى تأديةِ معنى في الألفاظ الداخلة عليها، فألفُ التعريفِ تَدخلُ على الاسمِ النَّكرة لإزالةِ الإبهامِ والتنكيرِ الذي فيه، والموصولاتُ بقسميها- الاسمية والحرفية- تُبيِّنُ حقيقةَ المعنى في الاسمِ السَّابقِ عليها، وأداةُ النداء (يا) يُتوصَّلُ بها إلى نداءِ الأسماءِ، وتركيبُ (يا أيُّها) يُستَعملُ لنداءِ ما يَتعذَّرُ دخولُ أداة النداء عليه فهو وصلةٌ لذلك، أمَّا لفظُ (كلّ) و(بعض) فيستعملانِ لإرادةِ العمومِ والشمولِ أو التبعيضِ لأفرادِ الجنسِ الداخلةِ تحته، فهما ليسا مُرادين بنفسيهما، بل المُرادُ منهما ما يدخلُ تحتَهما من أفرادٍ مُتعدِّدينَ، فبَدَلَ أنْ يقولَ المُتكلِّمُ مثلاً: (جاءَ الطالبُ الأولُ إلى الصَّف، وجاءَ الطالبُ الثاني، وجاءَ الطالبُ الثالثُ) وهكذا، يقولُ بدَلَ ذلك للاختصار: (كلُّ الطلابِ جاؤوا إلى الصَّفِ)، وما يخصُّ (بعض) أيضاً يقول: (بَعضُ الطلابِ جَاؤوا إلى الصَّفِّ)، فتأتي (كلُّ) و(بعضُ) طَلَباً للاختصارِ.

لِذَا فحينَ نَظَرَ الفارابيُّ إلى هذهِ الألفاظِ المُتفرِّقةِ في أبوابِهَا ومعانِيها إنَّما أرادَ أنَّها تُؤدِّي وظيفةً واحدةً وهي صلةُ الكلامِ أو اختصارِ الكلامِ.

ويُفَرِّقُ النحاةُ الكلامَ على هذه الموضوعات النحوية في أبوابٍ مُتفرِّقةٍ، فألفُ التعريف يبحثونها في موضوعِ العَلَم، ((وهي حرفٌ من الهوامل، وإن كانَ يختصُّ بالاسم؛ لأنَّهُ مع ما دَخَلَ عليه كالشيءِ الواحد))[2]. واختلفَ النُّحاةُ في حرفِ التعريف هل هو (أل) كلُّها، أو (اللام) وحدها، فيرى الخليلُ (ت175هـ) أنَّ حرفَ التعريف هو (أل) بكمالها، وهمزتها همزةُ قطعٍ، وإنَّما وُصِلَتْ – أي صارتْ همزتُهَا همزةَ وصلٍ- لكثرةِ استعمالها. ويرى سيبويه (ت180هـ) أنَّ (اللام) وحدها هي حرفُ التعريف، ودخلت الهمزةُ لِيُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن[3].

والحرفُ (يا) ((من حروف النداء، وهي أمُّ حروفه))[4]، ومعناها التنبيه ((ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنَّك تُنبِّه المأمورَ))[5]. ولفظُ (كلّ) عند النحاة اسمٌ وليس حرفاً كما يرى الفارابيُّ، ويُستَعمَلُ للعموم، وقيل لتوكيد المعنى[6].

والموصولُ عند النحاة على قسمين:

الأوَّل: الموصول الاسمي: وهو((ما افتقرَ أبداً إلى عائدٍ أو خلفه، وجملةٍ صريحةٍ أو مؤوَّلةٍ غير طلبية ولا إنشائيَّةٍ))[7]، ومنها: (الذي) و(التي) للواحد والواحدة، وهما كالأصل لغيرهما[8].

والآخر: الموصول الحرفي: وهو ((ما أُوِّلَ مع ما يليه بمصدرٍ، ولم يحتجْ إلى عائدٍ))[9].

ج/ مُصْطَلَحُ الواسطة:

ذَكَرَ الفارابيُّ مُصطلحَ (الواسطة) لحروف الجر، وكأنَّه اشتقَّ هذا المصطلحَ من وظيفتها الاستعمالية، بكونِهَا واسطةً تربطُ بين أجزاءِ بعضِ الجمل، أي تربطُ ما بعدها بما قبلها، خصوصاً في الجملِ الفعليَّةِ التي أفعالُهَا لازمَةٌ، فيقول: ((الواسطةُ: هي كُلُّ ما قُرِنَ باسمٍ مَّا فيدلُّ على أنَّ المُسمَّى به منسوبٌ إلى آخر، وقد نُسِبَ إليه شيءٌ آخرُ، مثل: (من) و(عن) و(إلى) و(على)، وما أشبه ذلك))[10].

وأشار الفارابيُّ هنا إلى استعمال حروف الجر هذه بدلالتها الحرفية، وقد توسَّع النُّحاةُ في هذا الباب واختلفوا في

---

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 44 .
(2) كتاب معاني الحروف للرماني (ت384هـ) 75 .
(3) يُنظر: كتاب معاني الحروف 79 ، وأوضح المسالك 1/ 161، وشرح قطر الندى 134 .
(4) كتاب معاني الحروف 104 ، ويُنظر: كتاب حروف المعاني للزجاجي (ت340هـ) 19 .
(5) كتاب سيبويه 4/ 224 .
(6) يُنظر: كتاب حروف المعاني 1 .
(1) شرح التسهيل 1/ 182 ويُنظر: شرح شذور الذهب 174، وأوضح المسالك 1/ 127، وشرح قطر الندى 124 .
(2) يُنظر: شرح التسهيل 1/ 184 .
(3) شرح التسهيل 1/ 183 ، ويُنظر: أوضح المسالك 1/ 125 .
(4) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 45 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

تسمية حروفه، فهذا سيبويه يُسمِّيها (شيئاً)، إذ يقول: ((هذا بابُ الجرِّ، والجرُّ إنَّما يكونُ في كلِّ اسمٍ مُضافٍ إليه. واعلم أنَّ المضافَ إليه يَنجرُّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسم ولا ظرفٍ...فأمَّا الذي ليس باسمٍ ولا ظرفٍ فقولك: (مررتُ بعبد اللهِ)، و(هذا لعبدِ اللهِ)، و(ما أنت كزيدٍ)... و(مِنْ) و(في) و(مُذ) و(عنْ) و(رُبَّ)، وما أشبه ذلك. وكذلك (أخذتُهُ عن زيدٍ، وإلى زيدٍ)))[1]. وسمَّى أبو سعيد السيرافيُّ (ت368هـ) هذا الشيءَ (حرفاً)، فقال بعد كلام سيبويه المُتقدِّم: ((قال أبو سعيد: اعلم أنَّ الجرَّ يكون بشيئين: أحدهما: دخول حرفٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ... فأمَّا الحروفُ الجارَّةُ التي لا مذهبَ لها غير الحروف: فالباء، واللام، ومن، وفي، ورُبَّ، وإلى...))[2].

وقد بيَّن الزجَّاجيُّ (ت337هـ) أنَّ هذه الألفاظ تُسمَّى حُروف المعاني، فـ ((الحرفُ: ما دلَّ على معنى في غيره، نحو: (مِنْ) و(إلى) و(ثُمَّ) وما أشبه ذلك. وشرحهُ: أنَّ (مِنْ) تدخلُ في الكلام للتبعيض، فهي تدلُّ على تبعيضِ غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غايةَ غيرها، وكذلك سائرُ وجوهها. وكذلك (إلى) تدلُّ على المنتهى، فهي تدلُّ على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائرُ حروف المعاني))[3].

(على) ((لها ثلاثةُ مواضعَ: تكونُ اسماً وفعلاً وحرفاً... والحرفُ قولك: على زيدٍ مالٌ))[4].

فيظهرُ جليّاً أنَّ اختلاف تسمية هذه الحروف بين النحاة والفارابي هو لاختلافهم في المعنى الذي تقوم به، أو الوظيفة التي تؤدِّيها، إذ يرى النحاةُ أنَّ وظيفتَها النَّحويةَ هو جرُّ الأسماءِ الواقعةِ بعدها، أي المنظورُ عملُها الإعرابيُّ، أمَّا الفارابيُّ فيرى أنَّ هذه الحروفَ يُتَوسَّطُ بها لربطِ كلماتِ الجملة، إذ هي واسطةٌ لربطِ الكلمة الواقعةِ بعدها بالجملة الواقعة قبلها، فَنَظَرُهُ إلى وظيفتها السِّياقيَّةِ لا إلى وظيفتِها الإعرابيَّةِ كما يرى جمهورُ النُّحاةِ.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ
أَقْسَامُ الجُمَلِ

الجُمْلَةُ الاسميَّةُ والجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ:

انتقل الفارابيُّ بعدَ بيانِهِ أجزاءَ الكلام إلى تقسيم الجمل، واصطَلَحَ عليها مُصطَلَحَ (الأقاويل)، وجعلها قسمين: الجملة الاسمية والجملة الفعليَّة، وقد فَصَّلَ الفارابيُّ الكلامَ هنا عن الجملة الاسمية فقط؛ لأنَّه ذَكَرَ الفعل أو الجملة الفعلية في أقسام الكلام، وقد تقدَّم ذلك في أوَّل البحث.

فوضَّحَ هنا أركانَ الجملة الاسميَّة، وحلَّلَ سياقَه، ودلَّ على اختلافِ معناه باختلافِ الحُروفِ – باصطلاحِ الفارابي- الدَّاخلةِ عليها، واتَّخذَ من الأسلوبِ المَنطِقي وَسِيْلَةً لتحليلِ ألفاظها، فيقول:

((الألفاظُ المُركَّبةُ إنَّما تَتركَّبُ عن هذه الأصنافِ- أعني عن الأسماءِ والكَلِمِ والحُروفِ- وجميعُ الألفاظ المُتركِّبة عن هذه تُسمَّى (الأقاويل)، ولذلكَ تُسمَّى هذهِ أجزاءُ الأقاويلِ. والألفاظُ المفردةُ قد يَتركَّبُ بعضُها مع بعضِ أصنافاً من التَّركيبِ كثيرة. وليستْ بنا حاجةٌ حينئذٍ إلى ذكرِ جميعِ أصنافِ تَركيبِهَا، لكنَّا إنَّما نَحتاجُ منها إلى صِنفٍ واحدٍ من أصنافِ التَّركيبِ. وهو أنَّ الاسمين قد يتركَّبانِ تَركيباً يَصيرُ به أحدُهما صفةً والآخرُ مَوصُوفاً. وذلك مثل قولنا:(زيدٌ ذَاهِبٌ)، و(عَمْرو مُنْطَلِقٌ)، فإنَّ هذين تَركَّبا تَركيباً صَارَ به أحدُهُمَا صِفةً والآخرُ مَوصُوفاً، فـ (زَيدٌ) هو الموصوفُ، و(ذَاهِبٌ) صفةٌ. واللفظُ المُركَّبُ هذا التَّركيب هو كُلُّ ما يليقُ أنْ يُقرَنَ به حرفُ (إنَّ) المُشدَّدة، فيكون القولُ تامَّاً مَفهومَاً، مثل قولنا: (إنَّ زَيْدَاً ذَاهِبٌ)، و(إنَّ الإنْسَانَ حَيَوانٌ)، و(إنَّ حَيَواناً مَا فَرَسٌ). والصفةُ من هذين كُلُّ مَا صَلُحَ أنْ يُقرَنَ به قولُنَا: (هو)، مثل: (زَيْدٌ هو ذَاهِبٌ)، فإنَّ كُلَّ مَا جَازَ أنْ يُردَفَ بعد حرفِ (هو) وتقدَّمَ قبلَهُ حَرفُ (هو) فهو صفةٌ، مثل قولنا: (الفَرَسُ هو حَيَوانٌ)، و(زَيْدٌ هو إنْسَانٌ)))[5].

---

(5) كتاب سيبويه 1/ 419- 420 .
(6) شرح كتاب سيبويه للسيرافي2/309-310 ، ويُنظر: شرح المفصل1/486، وشرح الكافية الشافية لابن مالك1/350 وشرح الرضي على الكافية 4/ 261.
(7) الإيضاح في علل النحو للزجاجي 54، ويُنظر: نتائج الفكر في النحو للسهيلي 59 .
(1) كتاب حروف المعاني للزجاجي 23، ويُنظر: علل النحو للوراق 194، وأسرار العربية للأنباري 139 .
(2) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 56- 57 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

وذكَرَ الفارابيُّ تركيبَ الجُمَلِ من اسمينِ أو من اسمٍ وفعلٍ، والفعلُ فيه معنى مُتعلِّقٌ بالاسمِ السَّابقِ عليه، فيقولُ: ((المُركَّبُ من الأسماءِ والكَلِمِ منه ما هو مُركَّبٌ من اسمينِ، مثل قولنا: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(عمرو إنسَانٌ)، و(الفَرَسُ حَيَوانٌ)، ومنه ما هو مُركَّبٌ من اسمٍ وكلمةٍ مثل قولنا: (زَيْدٌ يَمْشِي)، و(عمرو كَتَبَ)، و(خَالِدٌ سَيَذْهَبُ)، وما أشبه ذلك))[1].

بالتَّأمل في كلام الفارابي المُتقدِّم يُلاحظُ أنَّه أشار إلى مجموعة حقائق تبتني عليها صياغة الجملة، فهو في البدء ذكرَ أنَّ الألفاظ المُركَّبة- ويقصدُ بها الجمل- تتكوَّن من أقسام الكلام الثلاثة، وهي الاسم والفعل والحرف، فاتحاً حديثه بالجملة الاسميَّة، ونعتَ هذه الألفاظ المُركَّبة بـ (الأقاويل)، وهو جمع كلمة (قول)، وعند مُحقِّقي النُّحاة يُطلقُ مصطلحُ القول على اللفظ الدَّال على معنى، قال ابنُ هشام: ((المُرادُ بالقول: اللفظُ الدَّالُّ على معنىً: كَرَجُلٍ وفَرَسٍ، بخلافِ الخطِّ مثلاً فإنَّه وإنْ دلَّ على معنىً لكنَّه ليس بلفظٍ، وبخلافِ المُهمَلِ- نحو (دَيْز) مقلوب (زَيْدٍ)- فإنَّه وإنْ كانَ لفظاً لكنَّه لا يدلُّ على معنىً، فلا يُسمَّى شيءٌ من ذلك ونحوهِ قَولاً))[2]، والفارابيُّ بهذا الفهم سبقَ كثيراً من النُّحاة في الدَّلالة على حدِّ القول، بأنَّه المعنى المُستفاد من اللفظ، وباقترانِ قولين في جُملةٍ يتحصَّلُ المعنى المُراد منها، ويظهرُ في قول الفارابي أنَّه ركَّز على دلالة الجملة على معنى وليس القول المفرد، ولذا استعملَ مُصطلح (الأقاويل) وليس (القول).

وبيَّن الرَّضيُّ أنَّ هُناك توافقاً إجماليَّاً في المعنى بين المُصطلحات الثلاثة (القول، والكلام، واللفظ)، فهي تُطلقُ ((على كُلِّ حرفٍ من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيداً كان أو لا، لكن (القول) اشتهر في المفيد، بخلاف (اللفظ) و(الكلام)، واشتهر (الكلام) لُغةً في المُركَّب من حرفين فصاعداً، و(اللفظ) خاصٌّ بما يخرجُ من الفم من القول، فلا يُقال: (لفظُ اللهِ)، كما يُقالُ: (كلامُ اللهِ وقولُهُ)))[3].

والأمرُ الثاني الذي ألمعَ الفارابيُّ إليه في نصِّه السابق هو أنَّ الألفاظَ المفردةَ على كثرتها تُنشئُ جُملاً كثيرةً، ولم يُحدِّدْ نوعَ هذه الجمل، هل هي اسميَّةٌ أم فعليَّةٌ، بل اكتفى بالتمثيل لصنفٍ واحدٍ وهو الجمل الاسميَّة، فقال: ((إنَّما نَحتاجُ منها إلى صِنفٍ واحدٍ من أصنافِ التَّركيبِ. وهو أنَّ الاسمينِ قد يتركَّبانِ تَركيباً يَصيرُ به أحدُهما صفةً والآخرُ مَوصُوفاً. وذلك مثل قولنا:(زيدٌ ذَاهِبٌ)))[4]، فما دلَّ على ذاتٍ فهو الموصوف، وما دلَّ على شأنٍ من شؤون الذَّات فهو صفته.

والأمرُ الثالثُ المفهومُ من كلام الفارابي هو ذكره قيدين تُحدَّدُ به الجملة الاسميَّة عن الفعليَّة، الأوَّل: دخول حرف التوكيد عليها وهو (إنَّ)، فهو من مختصَّات الأسماء ولا يُمكنُ أنْ يدخُلَ على الأفعالِ، وبدخولِهِ يُؤكَّدُ ثُبوتَ الصفةِ للموصوفِ، مثل قولنا: (إنَّ زَيْدَاً ذَاهِبٌ)، و(إنَّ الإنْسَانَ حَيَوانٌ)، و(إنَّ حَيَواناً مَا فَرَسٌ).

ويتجلَّى سببُ ذكر الفارابي لـ (إنَّ) وحدها من دون بقيَّة أخواتها في دخولها على الجملة الاسميَّة؛ لأنَّها أُمُّ الباب، وإذا دخلتْ على الجملة الاسميَّة يعني صلاحُ دخول أخواتها عليها. وسببُ ذكرها لها أيضاً أنَّها تختصُّ بالدخول على الأسماء، ولذا تعملُ فيها، إذ علَّةُ عمل الأدوات جميعها هو اختصاصها، فما يختصُّ بالأسماء يعملُ فيها، وما يختصُّ بالأفعال يعملُ فيها[5].

والآخر: دخول ضمير الفصل (هو) بين ركني الجملة الاسمية الموصوف وصفته، وسُمِّيَ بهذا الاسم؛ لأنَّه يفصلُ الاسم الذي قبله عمَّا بعده، بدلالته على أنَّه ليس من تمام لفظه، بل هو خبرٌ له، وهذه تسميةُ البصريين، ويُسمِّيه الكوفيون عماداً؛ لأنَّه يحفظُ ما بعده عن السقوط عن الخبريَّة[6].

فهو ((يُحدِّدُ الخبر فلا يجعله يلتبسُ بالنَّعتِ))[7]، وفائدةُ هذا الضمير هو الحصرُ والتأكيد، قال الرَّضيُّ: ((إنَّما قُلنا: إنَّ

---

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 42 .
(2) شرح شذور الذهب 32، ويُنظر: شرح قطر الندى 31.
(3) شرح الرضي على الكافية 1/ 20- 21 .
(4) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 56- 57 .
(1) يُنظر: أسرار العربيَّة 93، 170 .
(2) يُنظر: شرح الرضي على الكافية 2/ 456.
(3) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف 119 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

إنَّ الفصلَ يُفيدُ التأكيد؛ لأنَّ معنى: (زيدٌ هو القائمُ)، (زيدٌ نفسُهُ القائمُ)، لكنَّه ليس تأكيداً[1]؛ لأنَّه يجيءُ بعد الظاهر والضمير، والضميرُ لا يُؤكَّدُ به الظَّاهرُ))[2]، ولهذا صرَّح الفارابيُّ أنَّ ضميرَ الفصل يأتي لإثبات الصفة للموصوف، فكُلُّ مَا جَازَ أنْ يُردَفَ بعد حرفِ (هو) وتقدَّمَ قبلَهُ حَرفُ (هو) فهو صفةٌ.

ويَذكرُ الفارابيُّ اصطلاحاتِ النُّحاة في رُكني الجملة، المُسند والمُسند إليه، إلَّا أنَّهُ يفضِّلُ استعمالَ مصطلحاتٍ قريبةٍ إلى المفهومِ الوصفي لِرُكني الجملة عند المناطقة، فيستعملُ مُصطلحَ (الموصوف) للمبتدأ، ومُصطلحَ (الصفة) للخبرِ، سواء أكانَ الخبرُ اسماً مُفرداً أو جُملةً اسميَّةً أو فِعليَّةً؛ لأنَّ الخبرَ يَصفُ ذاتَ المبتدأ أو شيئاً من شؤونهِ، فيقولُ:

((بعضُ النَّاسِ يُسمُّونَ الموصوفَ المُسندَ إليه، ويُسمُّونَ الصِّفَةَ مُسنَداً. ورُبَّما سَمُّوا الصفةَ (الخبرَ)، و(المُخبَرَ به)، والموصوفَ (المُخبَرَ عنه). فقولُنا: (زَيْدٌ) هو مَوصوفٌ ومُسنَدٌ إليه ومُخبَرٌ عنه، و(ذَاهِبٌ) هو صفةٌ وخبرٌ ومُخبَرٌ به ومُسنَدٌ. وقد يتركَّبُ هذا التَّركيبُ من اسمٍ وكلمةٍ، مثل قولنا: (زَيْدٌ يَمْشِي). وكُلُّ واحدٍ من هذه الأقاويلِ هو مُتركِّبٌ عن لفظينِ هُمَا جُزْءاه، أحدُهُمَا: صِفةٌ، والآخرُ: مَوصُوفٌ))[3].

يذكرُ الفارابيُّ في هذا النَّصِّ تعدُّدَ اصطلاحات مُركَّبي القول الاسمي، وإنْ كانتْ كُلُّها دالَّةً على هذين الرُّكنين، وقد ذكرَ سيبويه بعضَ هذه الاصطلاحات فقالَ: ((هذا بابُ المُسند والمُسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المُتكلِّمُ منه بُدّاً، فمن ذلك الاسمُ المُبتدأُ والمبنيُّ عليه، وهو قولُكَ: (عبدُ اللهِ أخوكَ)))[4]، وهذا يعني أنَّ الإسنادَ هو تركيب كلمة مع كلمة تنسبُ إحداهما إلى الأخرى، أو تُخبرَ في الحال أو في الأصل بكلمة عن أخرى، بقدر التَّعلُّقِ بينهما على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة[5].

فالجملةُ إذن تتألَّفُ ((من رُكنين أساسيين هما المُسندُ والمُسندُ إليه، وهما عمدتا الكلام، ولا يمكنُ أن تتألَّفَ الجملةُ من غير مُسندٍ ومُسندٍ إليه))[6]، فالمُسندُ إليه هو المُتحدَّثُ عنه أو المُحدَّثُ عنه، والمُسندُ هو المُتحدَّثُ به أو المُحدَّثُ به[7].

ويظْهَرُ أنَّ تسميةَ الفارابي لركني القول بالموصوف وصفته، أدقُّ في الدلالة على الترابط بينهما وأداء المعنى المُراد منهما من بقيَّة الاصطلاحات التي ذكرها، فجملة (زيْدٌ قَامَ أبوهُ) ((لا إسنادَ للجملة من حيث هي جملة إلى (زيد)، بل القيامُ في نفسه مُسندٌ إلى الأب ومع تقييده مسند إلى (زيد)، وأمَّا المجموع المُركَّب من الأب والقيام والنسبة الحكميَّة بينهما، فلم يُسندْ إلى (زيد)، ولذلك يؤولون (زيْدٌ قَامَ أبوهُ) بأنَّه (قائم الأب)))[8].

ويُحلِّلُ الفارابيُّ عِلاقةَ اقترانِ الخبرِ بالمبتدأ، وبقوله هو: اقترانُ الصِّفةِ بالموصوف، تَبَعاً لفهمٍ فلسفيٍّ بأنَّ ارتباطَ الأمورِ في النَّفسِ يَسْبِقُ ارتباطها في اللسانِ، إذ اللسانُ كاشفٌ عن ارتباطها أوَّلاً في النَّفس، ثُمَّ تظْهرُ للعيانِ، فالوجودُ الذهنيُّ لمعاني الألفاظ وارتباطِهَا، وتناسقِ العلاقات بينها، سابقٌ لوجودِهَا اللفظي، إذ لا يمكنُ تكوينُ جُمَلٍ وإنشاءُ تراكيبٍ في ألفاظِ اللسانِ ما لم يَكُنْ هذا حقيقةً عن حقيقةِ تكوينِهَا العَقلي، فيقول:

((فكَمَا تَقترنُ هاتانِ اللفظتانِ في اللسانِ، كَذلك يَقترنُ مَعنياهما جميعاً في النَّفْسِ. واقترانُ معنييهمَا في النَّفسِ يَشْبَهُ اقترانَ هاتينِ اللفظتينِ في اللسانِ. وكَمَا أنَّ القولَ المُؤتلفَ يأتلفُ من جُزئينِ، كَذلك المقترنُ في النَّفسِ يأتلفُ من مَعنيين، أحدُ المَعنيينِ هو الذي دَلَّ عليه الجزءُ الذي هو المَوصوفُ، والمعنى الآخرُ هو الذي دَلَّ عليه جُزءُ القولِ الذي هو الصِّفةُ. مثالُ ذلك قولُنا: (الشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، فإنَّ المعنى المفهومَ من (الطَّالع) اقترنَ في النَّفس إلى المعنى المفهومِ من (الشَّمْس)، فحَصَلَ اقترانٌ من معنيينِ هُمَا أجزاءُ المُقترَنِ، أحدُهُمَا: معنى الجزء الذي هو الصفةُ،

---

(4) يعني ليس تأكيداً بالمعنى الاصطلاحي عند النُّحاةِ. يُنظر: شرح الرضي على الكافية 2/ 457، هامش (2).
(5) شرح الرضي على الكافية 2/ 457.
(6) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 57 .
(7) كتاب سيبويه 1/ 23 .
(1) يُنظر: شرح المفصل 1/ 44، وشرح الرضي على الكافية 1/ 31 .
(2) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي 5 .
(3) يُنظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها 6 ، والجملة العربية، عبادة 15، ومفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني 140-142، وبناء الجملة العربية 95.
(4) حاشية الصبان 1/ 310- 311 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

والآخرُ: معنى الجزء الذي هو المَوصُوفُ. فالمعنى المفهومُ من المَوصُوفِ يُسمَّى أيضاً (المعنى الموصوف). والمَفْهُومُ من الصِّفةِ يُسمَّى المعنى الذي هو صفةٌ، مثل قولنا: (الإنْسَانُ هو حَيَوانٌ)، فإنَّ المفهومَ عن (الإنْسَانِ) يُسمَّى (المعنى المَوصُوف)، والمفهومَ عن (الحَيَوانِ) يُسمَّى المعنى الذي هو (صفة وخبر ومسند)))[1].

وبعدَ بيانِ الفارابي لرُكني الجملة ووجودِهِمَا الذِّهني واللفظي، عَرَّجَ على بيانِ اختلافِ مُصْطَلَحاتِ رُكني الجملة بين النَّحو والمنطق، وإنْ كانَتْ دلالتُهَا واحدةً في العِلْمَينِ، فيقول:

((قدْ جَرَت العادةُ في صِناعةِ المنطقِ أنْ يُسمَّى المَعْنَى المَوصُوفُ والمُسندُ إليه والمُخبَرُ عنه موضُوعَاً، والمعنى المُسنَدُ والمعنى الذي هو الصفةُ والخبرُ مَحْمُولاً. وذلك مثل المفهوم من قولنا: (زَيْدٌ هُو إنْسَانٌ)، فإنَّ المعنى المَفْهُومَ من (زَيدٍ) هو (مَوضُوعٌ)، والمفهوم ها هنا من (الإنْسَانِ) هو (المَحْمُول). وكذلك ما أَشْبَهَهُ، مثل قولنا: (الفَرَسُ حَيَوانٌ)، و(سُقْرَاطُ عَادِلٌ)، و(عَمْرو أَبْيَضُ)، و(الغُرَابُ أَسْوَدُ)، فإنَّ هذه وما أَشْبَهَهَا تَأتلفُ من مَعنيينِ: أَحَدهما: مَوضُوع. وَالآخَر: مَحْمُول))[2].

أضافَ الفارابيُّ إلى المُصطلحات المُتقدِّمة المكوِّنة لركني القول الاسمي مُصطلَحَي (الموضوع) و(المحمول)، وهذان من مصطلحات المناطقة[3] يُستعملانِ للدلالةِ على المُسندِ والمُسندِ إليه.

وإنَّ هذا التحليل النحوي عند الفارابي هو منهجٌ سادَ في القرن الرابع الهجري ((ولعلَّ أهمَّ عناصر هذا المنهج هو هذا الفهم العقلي الخالص في تناول ظاهرة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ومواضعة بشرية، ولقد أفسح الإيمان بهذا الأساس الفكري الطريقَ أمام نحاة القرن لوضع اللغة باعتبارها انعكاساً للعقل، ومن ثَمَّ فهي تخضع للتحليل والتعليل والتدليل على حكمتها وحكمة واضعها))[4].

وإنَّ سببَ توظيف الفارابي للمصطلحات المنطقيَّة في تحليله النحوي هو التشابه بين علمي النحو والمنطق، إذ يقولُ: ((بَيْنَ صناعة النحو وصناعة المنطق تشابهٌ ما، وهو أنَّ صناعة النحو تفيد العلم بصواب ما يُلفظ به، والقوة على الصواب منه، بحسب عادة أهل لسانٍ ما، وصناعة المنطق تفيد العلم بصواب ما يُعقَل، والقدرة على اقتناء الصواب فيما يُعقَل. وكما أنَّ صناعة النحو تقوِّم اللسان حتى لا يلفظ إلا بصواب ما جَرَتْ به عادة أهل لسان ما، كذلك صناعة المنطق تُقوِّم الذهن حتى لا يعقل إلا الصواب من كلِّ شيء. وبالجملة فإنَّ نسبة صناعة النحو إلى الألفاظ هي كنسبة صناعة المنطق إلى المعقولات، فهذا تشابه ما بينهما))[5].

ويُبيِّنُ الفارابي أهمية المنطق في معرفة الموجودات بوجهٍ عام، ومنها النحو، فيرى أنَّ صناعة المنطق: ((هي آلة يقوى بها الإنسان على معرفة الموجودات، كما أنَّ صناعة النحو تشتمل على الألفاظ، والألفاظ أحد الموجودات التي يمكن أن تُعقَل، لكن صناعة النحو ليست تنظر فيها على أنَّها أحد الأشياء المعقولة، وإلا فقد كانت تكون صناعة النحو وبالجملة صناعة علم اللغة تشتمل على المعاني المعقولة وليست كذلك، والألفاظ الدالة وإن كانت أحد الموجودات التي يمكن أن تُعْقَل، فإنَّ صناعة النَّحو ليست تعرفها على أنَّها معانٍ معقولة لكن على أنَّها دالة على المعاني المعقولة))[6].

الخاتمة

وفي نهاية هذه الجولة العلمية في الفكر النحوي عند الفارابي يمكنُ بيان أهمَّ النتائج التي وصلَ إليها البحثُ بالنقاط الآتية:

1/ أثبتَ البحثُ أنَّ التحليلَ النحويَّ عند الفارابي اتجه إلى أصلِ القواعد النَّحويَّة، وقد اعتمدَ الفارابيُّ في تحليله ذلك على ترابط المنطق بالنحو، تبعاً لثقافته الفلسفية والمنطقية، فيعتقدُ أنَّ الألفاظَ الدَّالةَ وإنْ كانتْ أحدُ الموجودات التي يُمكنُ أن تُعقلَ، فإنَّ صناعةَ النَّحوِ ليست تُعرِّفها على أنَّها معانٍ معقولةٍ، لكن على أنَّها دالَّةٌ على المعاني المعقولة.

2/ أوضحَ البحثُ أنَّ المناطقةَ- ومنهم الفارابيُّ- يستعملون بعضَ المصطلحاتِ النَّحوية بألفاظٍ تُغايرُ ألفاظَ النحاةِ لها؛

(5) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 57- 58 .
(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 58 .
(2) يُنظر: منطق أرسطو 1/ 34- 35، والمُقرر في شرح منطق المظفر، السيد رائد الحيدري 227 .
(3) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي 90 .
(4) التنبيه على سبيل السعادة، للفارابي 80 .
(5) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، للفارابي 107 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

لأنَّ النُّحاةَ – كما يَرَى الفارابيُّ- لا يلتفتون إلى استعمالاتِ أهل العلوم الأخرى لمصطلحاتهم، لذا فهو يرى أنَّ الصَّوابَ هو التحررُ من مصطلحات النحاة، واستعمالُ مصطلحاتِ أهل المنطق في تحليل الكلام العربي؛ لينسجمَ مفهومُهُ مَعَ مصداقِهِ.

3/ أشارَ البحثُ إلى ذكر الفارابي اصطلاحات جديدة لبعض أقسام الكلامِ العربي، فيرى أنَّ الألفاظَ منها ما هو اسمٌ، ومنها ما هو كَلِمٌ وهي التي يُسمِّيها علماءُ العربيةِ (الأفعال). والأفعال عنده قسمين: هما الماضي والمضارع، وجَعَلَ المضارعَ قسمينِ بحسب زمنه: الحاضر، أي الذي يحصلُ الآن، والمستقبل الذي سَمَّاه المستأنف، الذي سَيحصلُ في المستقبل بدلالة حرف السين، ولم يَذكرْ من أقسام الأفعال صيغة الأمر، وهذا يُوضِّحُ أنَّه لا يعدَّها من تقسيمات الأفعال.

4/ ذكرَ البحثُ اعتقادَ الفارابي أنَّ علماءَ النحو العرب لم يُفردوا لكلِّ صنفٍ من أصناف الحروف اسماً يخُصُّه، فينبغي أنْ يُستعْمَلَ في تعديدِ أصنافِها الأساميَ التي تأدَّتْ إلى بلاد العرب عن أهلِ العلمِ بالنحو من أهلِ اللسانِ اليوناني، فهم أفردوا كُلَّ صنفٍ منها باسمٍ خاصٍّ. فصِنفٌ منها يُسمُّونه الخوالفَ، وصِنفٌ منها يُسمُّونه الواصلاتِ، وصِنفٌ منها يُسمَّونه الواسطةَ، وصِنفٌ يُسمَّونه الحواشي، وصِنفٌ يُسمَّونه الروابطَ.

5/ ألمعَ البحثُ إلى مُغايرة الفارابي لبعضِ مُصطلحاتِ النُّحاةِ ومنها مُصْطَلَحُ الضَّميرِ وأسماءِ الإشارة، فقد جعلَهَا الفارابيُّ جميعها تحت عنوان (الخَوَالِف)، وهذا المُصطلحُ جاءَ للموقعِ الذي تحلُّهُ، فالضَّميرُ هو كِنايةٌ عن الاسمِ الصريح، أي هو يَخْلِفُ الاسمَ الصريحَ في الوقوع موقعه، وكذلك أسماءُ الإشارة فهي تخلفُ الأسماءَ الصَّريحةَ في الوقوعِ موقعها، أمَّا النُّحاةُ فيختلفون عنه في نظرتِهِم إلى هذه الموضوعات، إذ يجعلونَ كُلَّ موضوعٍ منها في بابٍ مُستقلٍّ تَبَعاً لاشتراكِ ألفاظِ كُلِّ موضوعٍ بصفاتٍ خاصَّةٍ ودلائلَ مُعيَّنةٍ.

6/ بيَّن البحثُ أنَّ مِن المصطلحاتِ الَّتي خالفَ الفارابيُّ بها النحاةَ مُصطلَحُ (الواصلات)، فهي تعني عند النحاة الموصولات بقسميها الحرفية والاسمية، إلَّا أنَّ الفارابيَّ جَعَلَ هذا المصطلحَ أوسعَ ممَّا عند النحاة، وسَمَّى كُلَّ ما يُدرجه تحتها باسم الحروف، وإنْ كان بعضُ هذه الألفاظ هي أسماءٌ عند النحاة، وهي موضوعاتٌ نحويَّةٌ مُتعدِّدةٌ جعلَها في بابٍ واحدٍ، فنَظَرَ الفارابيُّ إلى جهةِ تشابهٍ بينها جميعاً وهي كونُهَا يُتوصَّلُ بها إلى تأديةِ معنى في الألفاظ الداخلة عليها اختصاراً للكلام، وهي ألفُ التعريفِ، و(يا) النِّداء، و(كل) و(بعض).

7/ ذَكَرَ الفارابيُّ مُصطلحَ (الواسطة) لحروف الجر، وكأنَّه اشتقَّ هذا المصطلحَ من وظيفتها الاستعمالية، بكونِهَا واسطةً تربطُ بين أجزاءِ بعضِ الجمل، أي تربطُ ما بعدها بما قبلها، خصوصاً في الجملِ الفعليَّةِ التي أفعالُهَا لازمَةٌ.

8/ ارتضى الفارابيُّ مُصطلَحَ (الأقاويل) على الجمل، وجعلها قسمين: الجملة الاسمية والجملة الفعليَّة.

9/ يَذكرُ الفارابيُّ اصطلاحاتِ النُّحاة في رُكني الجملة، المُسند والمُسند إليه، أو الخبر والمُخْبَر عنه، إلَّا أنَّهُ يفضِّلُ استعمالَ مصطلحاتٍ قريبةٍ إلى المفهومِ الوصفي لِرُكني الجملة عند المناطقة، فيستعملُ مُصطلحَ (الموصوف) أو (الموضوع) للمبتدأ، ومُصطلحَ (الصفة) أو (المحمول) للخبرِ، سواء أكانَ الخبرُ اسماً مُفرداً أو جُملةً اسميَّةً أو فِعليَّةً؛ لأنَّ الخبرَ يَصفُ ذاتَ المبتدأ أو شيئاً من شؤونِهِ.

10/ أوضحَ البحثُ تحليلَ الفارابي عِلاقة اقترانِ الخبرِ بالمبتدأ، وبقوله هو: اقترانُ الصِّفةِ بالموصوفِ، تَبَعاً لفهمٍ فلسفيٍّ بأنَّ ارتباطَ الأمورِ في النَّفسِ يَسْبِقُ ارتباطها في اللسانِ، إذ اللسانُ كاشفٌ عن ارتباطها أوَّلاً في النَّفسِ، ثُمَّ تظهرُ للعيانِ، فالوجودُ الذهنيُّ لمعاني الألفاظ وارتباطِهَا، وتناسقِ العلاقات بينها، سابقٌ لوجودِهَا اللفظي، إذ لا يمكنُ تكوينُ جُمَلٍ وإنشاءُ تراكيبٍ في ألفاظِ اللسانِ ما لم يَكُنْ هذا حقيقةً عن حقيقةِ تكوينِهَا العَقلي.

11/ كَشَفَ البحثُ أنَّ سببَ توظيف الفارابي للمصطلحات المنطقيَّة في تحليله النحوي هو التشابه بين علمي النحو والمنطق، فبينهما تشابهٌ ما، وهو أنَّ صناعة النحو تفيد العلم بصواب ما يُلفظ به، والقوة على الصواب منه، وصناعة المنطق تفيد العلم بصواب ما يُعقَل، والقدرة على اقتناء الصواب فيما يُعقَل. وكما أنَّ صناعة النحو تقوِّم اللسان حتى لا يلفظ إلا بصواب ما جَرَتْ به عادة أهل لسان ما، كذلك صناعة المنطق تُقوِّم الذهن حتى لا يعقل إلا الصواب من كلِّ شيء.

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1/ الأزهية في علم الحروف: أبو الحسن علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ) ، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق1391 هـ- 1971.

2/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 1429هـ - 2008م.

3/ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، حقّقه وقدّم له: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط1، 1389هـ - 1969م.

4/ الإبداع الموازي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط1، 2001.

5/ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط2، دار النفائس، 1363هـ.

6/ أسلوب التعليل في اللغة العربية، أحمد خضير عباس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1428هـ-2007م.

7/ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط1، مطبعة المدني، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418هـ- 1998م.

8/ أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، مطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ- 1997م.

9/ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، الجزء الثاني، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1393هـ- 1973م.

10/ أمالي السُّهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط1، مطبعة السعادة- مصر (1390هـ- 1970م).

11/ البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت749هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1972م.

12/ بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، 2003م.

13/ تتمَّة صوان الحكمة، ظهير الدين البيهقي، طبعة لاهور 1935.

14/ التحقيق في كلمات القرآن الكريم، الشيخ حسن المصطفوي، ط1، المطبعة: اعتماد، الناشر: مركز نشر آثار العلامة المصطفوي، طهران- إيران. د.ت.

15/ التحليلُ النحوي، أصوله وأدلَّته، د. فخر الدين قباوة، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، 2002م.

16/ تقويم الفكر النحوي: د0 علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان د. ت.

17/ التنبيه على سبيل السعادة، أبو نصر الفارابي، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: د. جعفر آل ياسين، انتشارات حكمت، ط1، إيران.

18/ تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مراجعة: محمد علي النجار، ط1، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، 1964م.

19/ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أمّ قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، ط1، صيدا- بيروت، 1426هـ- 2005م.

20/ الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، د. محيي الدين محسب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، الرياض- السعودية، 1428هـ- 2007م.

21/ الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 1419هـ- 1998م.

22/ الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط4، القاهرة، 2007م.

23/ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، وأ. محمد نديم فاضل، ط1، مط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1413هـ- 1992م.

24/ حاشية السجاعي، أحمد بن أحمد السجاعي (ت1197هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت- لبنان، 1430هـ- 2009م.

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

25/ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، ط1، مكتبة الصفا، القاهرة، 1423هـ - 2002م.
26/ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافيَّة العامة، بغداد- العراق، 1990م.
27/ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وشارك في التحقيق: أحمد رُشدي شحاته عامر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1428هـ- 2007م.
28/ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون الدمشقي (ت953هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1423هـ- 2002م.
29/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ناصر خسرو، طهران.
30/ شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(ت672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ- 2001م.
31/ شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2، مطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1427هـ- 2006م.
32/ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، نشر: جامعة قاريونس، 1398هـ- 1978م.
33/ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
34/ شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ذوي القربى، ط3، 1426هـ.
35/ شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1420هـ - 2000م.
36/ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1429هـ - 2008م.
37/ شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت643هـ)، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المطبعة: المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د- ت.
38/ شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت807هـ)، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ - 2002م.
39/ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
40/ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط4، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1407هـ- 1987م.
41/ طبقات الأمم، ابن صاعد الأندلسي (ت462هـ)، طبعة بيروت.
42/ علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت381هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان، 1429هـ - 2008م.
43/ عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة (ت668هـ)، تحقيق: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965م.
44/ الفارابي حياتُه، آثارُه، فلسفتُه، أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1411هـ- 1990م.
45/ الفارابي عربيُّ الموطن والثقافة، د. ناجي معروف، وزارة الإعلام، العراق 1975.
46/ الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق (ابن النديم) (ت380هـ)، تحقيق: رضا تجدّد، مطبعة دانشكاه، 1971م.
47/ فوات الوفيات، صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبي (ت764هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م.
48/ القاموس المحيط، مجد الدين الفيروز آبادي(ت817هـ)، ط4، مطبعة دار المأمون، مصر، 1357هـ- 1938م.

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (25) أكتوبر 2021
Volume (25) October 2021
IJOHSS

49/ كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، أبو نصر الفارابي (ت339هـ)، حققه وقدّم له وعلّق عليه: محسن مهدي، دار المشرق، ط2، بيروت- لبنان.
50/ كتاب حروف المعاني، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، حقَّقه وقدَّمَ له: د. علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، 1404هـ- 1984م.
51/ كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة .1988
52/ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) تحقيق: د.مهدي المخزومي و د.إبراهيم السامرائي، دار الرشيد- بغداد، 1980م.
53/ كتاب معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، حقَّقه وخرَّجَ شواهده: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، 1429هـ- 2008م.
54/ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت972هـ)، تعليق وتخريج: محمود عبد العزيز محمود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1427هـ - 2006م.
55/ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت771هـ)، طُبِعَ في طهران، 1850م.
56/ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط2، مطبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1423هـ- 2003م.
57/ معجم الأدباء، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت الحموي (ت636هـ)، طبع بمطبعة دار المأمون، راجعته وزارة المعارف العموميّة، مصر، 1936م.
58/ معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395ه)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، مطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، طهران، 1404هـ.
59/ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق، مصر، ط4، .2004
60/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط1، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1383هـ.
61/ مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني(ت425هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم- دمشق، والدار الشامية- بيروت، 1424هـ.
62/ مفهوم الأيديولوجيا، عبد الله العروي، ط8، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، 2012م.
63/ مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1428هـ - 2007م.
64/ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق 1982م.
65/ المقتضب: محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت د- ت.
66/ المقرر في شرح منطق المظفر، السيد رائد الحيدري، مطبوعات دار الأندلس، ط1، بيروت- لبنان، 1430هـ - 2009م.
67/ منطق أرسطو، حقّقه وقدَّمَ له: د. عبد الرحمن بدوي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ودار القلم، بيروت- لبنان، ط1، 1980م.
68/ نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1412هـ - 1992م.
69/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، الأردن- الزرقاء 1405هـ - 1985م.
70/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المطبعة: المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.
71/ الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م.

DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.310